ديمقراطية شفافة أم ديكتاتورية معتمة؟

السيد ياسين❖

● تساءلنا في مقال سابق هل صحيح أن النخب السياسية الحاكمة في الأنظمة الديموقراطية – وعلى رأسها النظام السياسي الأمريكي – تعبر في القرارات المصيرية التي تتخذها وخصوصا قرارات شن الحرب عن المصلحة القومية حقاً، أم أنها تعبر في كثير من الحالات عن المصالح السياسية والطبقية للنخبة؟

إن سمة أساسية من سمات أي نظام ديمقراطي هي الشفافية في مجال المعلومات الأساسية التي تتعلق بعملية صنع القرار. ومعنى ذلك حق الشعب في معرفة الحقائق حتى يتيقن بصواب عملية اتخاذ القرار، وأنه حين اتخذ تم ذلك تحقيقا للمصلحة القومية.

ولا شك أن قرار إدارة الرئيس بوش بشن الحرب على العراق، على أساس أن النظام السياسي العراقي بقيادة صدام حسين لديه أسلحة دمار شامل مما يمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي الأمريكي، كان يقوم على أساس عملية خداع كبرى استندت الى إخفاء الحقائق. والدليل على ذلك أن فرق التفتيش التي أدت عملها تحت إشراف مجلس الأمن لم تجد أي أسلحة دمار شامل في العراق. وأكد ذلك الخبير الأمريكي دافيد كاي الذي جزم بعدم وجود الأسلحة التي كانت المبرر الرئيسي لشن الحرب، ومع ذلك لم يتراجع كثير من الناس عن الاعتقاد بوجود تلك الأسلحة، وذلك تحت تأثير عملية غسيل الأدمغة التي أتقنت إدارة بوش تطبيقها، وأدت الى سيادة الوعي الزائف بين الجماهير، مبناه أن العراق يمثل خطراً حالاً على الأمن القومي الأمريكي.

وهكذا فعل بلير رئيس وزراء بريطانيا الذي قام بدور التابع الأمين الذي ينفذ كل سياسات "بوش"، ومارس نفس الخداع وتزييف الحقائق، ومازال حتى الآن يكرر بغير خجل "لم نجد أسلحة الدمار الشامل في العراق ولكننا سنجدها في يوم ما!"

غير أن المسألة في الولايات المتحدة الأمريكية أخطر من مجرد تزييف النخبة السياسية الحاكمة للحقائق، أو إخفائها للأسرار، لأنها تتعلق بهيمنة المجتمع العسكري الصناعي، الذي سبق للجنرال أيزنهاور في خطته الوداعية بعد نهاية فترته أن حذر على خطورته على عملية اتخاذ القرار السياسي الأمريكي. بعبارة اخرى هذا الحلف بين العسكريين وأقطاب الصناعة بحكم اتخاذه لقرارات الحرب استنادا لمبررات كاذبة، من شأنه أن يفرغ النظام السياسي الديموقراطي الأمريكي من مضمونه، ويحوله في الواقع الى نظام ديكتاتوري.

الديكتاتورية المنتخبة!

وفي مجال التعليق على إصرار مجلس الشيوخ الأمريكي على استدعاء كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي على المسؤول أمام لجنة الاستماع التي تحقق في مدى معرفة الإدارة الأمريكية باحتمال وقوع أحداث سبتمبر والإجراءات الجدية التي اتخذتها لمنعها، ذهب بعض الكتاب العرب – في مجال تمجيد النظام الديموقراطي الأمريكي – الى أنه حتى لو أخطأ الرئيس الأمريكي في تقديراته فإنه يمكن أن يسأل عن خطأ التقدير. بل إنه يمكن أن يعاقبه الشعب بعدم انتخابه مرة أخرى، لو ثبت أنه أخفى الحقيقة، أو لم يعبر تعبيراً دقيقاً عن المصلحة القومية لسبب أو لآخر. وقد أيدت الأحداث الرأي السابق – ظاهرياً – بعد أن خضع الرئيس بوش للضغط الشديد الذي مارسه عليه مجلس الشيوخ لكي يمثل أمام لجنة الاستماع. وقد قبل بشرطين أن يكون معه في الجلسة تشيني نائب رئيس الجمهورية (حتى يسعفه لو تم إحراجه لأنه المهندس الفعلي لحرب العراق)، والشرط الثاني أن يكون لقاء خاصا لمدة ساعة واحدة تغيب عنه آلات التصوير وممثلو الإعلام ولا يتم تسجيل وقائعه بأي طريقة.

غير أن مثول رئيس الجمهورية أمام لجنة الاستماع وتوجيه الأسئلة إليه، وإن كان حقاً مما يثير الإعجاب بقواعد المحاسبة الديمقراطية، إلا أن الأخطر من ذلك، أن هذا الإجراء لا معنى له في الواقع إن كان الرئيس الذي اتخذ قرار الحرب سيصمم على أكاذيبه هو ونائبه تشيني، الذي يخفي من الأسرار الخطيرة أكثر مما يظهر!

وقد لفت نظري بشدة مقال خطير للكاتب الصحفي الأمريكي المعروف بول كروغمان نشره في النيويورك تايمز وترجمته جريدة "الشرق الأوسط" الى العربية بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩ في صفحة الرأي، بعنوان "ديكتاتورية أمريكية منتخبة" وذلك في وصفه لممارسات الرئيس الأمريكي جورج بوش ونائب الرئيس ديك تشيني وباقي أركان الحكومة الأمريكية. ومعنى ذلك أنه شهد شاهد من أهلها، بمعنى أنه لا يمكن تجريح شهادته على أساس أنها صادرة مثلاً من مصادر عربية تكره الديموقراطية أو تمقت أمريكا وتحرص على تشويه صورتها، أو تتعبد في الديكتاتورية!

والواقع أن التحليل النقدي الدقيق لمقال كروغمان يشير الى أنه ببراعة شديدة وبإيجاز يبعث على الإعجاب بقدراته الكتابية، أثبت بالوقائع حقيقة الخطر الذي يمثله المجتمع العسكري الصناعي الذي سبق للجنرال أيزنهاور أن حذر منه، ومن ناحية اخرى أعطى التوصيف الصحيح لطبيعة النظام السياسي الأمريكي، وتبدأ القصة بالغموض الشديد الذي أحاط بأعمال "فريق عمل الطاقة" التابع لتشيني، ورفضه الإذعان للمطالب الخاصة بكشف أعماله وتقاريره، واستمر هذا الرفض لمدة ثلاث سنوات حتى وصل الى المحكمة العليا. ويتساءل كروغمان لماذا رفض تشيني الكشف عن محاضر اجتماعات هذا الفريق، والذي كان مكلفا بمهمة كبرى هي مشكلة أزمة الطاقة والبدائل المطروحة لحلها.

ويرى أن هناك ثلاثة احتمالات لهذا الإصرار على عدم الكشف عن أوراق اللجنة. والاحتمال الأول أن هناك نمطاً معينا من دليل جنائي في سجلات فريق العمل يثبت مخالفات يعاقب عليها القانون. والاحتمال الثاني أن الإدارة تخشى من أن الكشف الكامل للأوراق قد يلقي بالضوء على العلاقة الحميمة بين الرئيس بوش ونائبه تشيني مع قادة صناعة الطاقة. ولكن – يقرر كروغمان – أن هناك احتمالا ثالثاً يثير مخاوفه هو أن بوش وتشيني يصدران في الواقع عن موقف مبدئي يتمثل في إخفاء الحقائق عن الجمهور، حتى لا يعرف أسرار تورط رجال السياسة مع رجال الصناعة ومديري الشركات الكبرى في علاقات يتم من خلالها إثراء رجال السياسة بشكل غير مشروع، وفي نفس الوقت تسهم الشركات الكبرى في إنجاح الرؤساء من خلال تبرعاتهم السخية لحملاتهم الانتخابية.

ويوجه كروغمان الكاتب الصحفي الأمريكي المرموق في عبارة قاطعة اتهاما مباشراً لكل من الرئيس ونائبه بالإثراء غير المشروع من خلال علاقتهما بشركات الطاقة ويقرر بالنص وأنا أقتبس من مقالته "..فجورج بوش وديك تشيني ليسا سوى اثنين من أعضاء كثيرين في الإدارة ممن اغتنوا بالاعتماد على لطف شركات الطاقة." ويضيف "وفي الحقيقة أنه في اليوم التالي لمغادرة رئيس فريق عمل تشيني الحكومة، توجه الى العمال كناشط في صناعة الطاقة".

ويوضح كروغمان أن سبب تشكيل فريق عمل الطاقة تحت الإشراف المباشر لتشيني هو أزمة الطاقة الكهربائية في عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠١ في كاليفورنيا. وقد تبين أن الأزمة ترجع – الى حد كبير – الى استثمار السوق من جانب شركات الطاقة لمراكمة أرباحها، وأن سبب إخفاء تشيني وثائق اللجنة يعود الى احتمال الكشف عن وجود وثائق – كما يقرر كروغمان – "تشير الى مسؤولين في مجال الطاقة أبلغوا تشيني بكيفية حل مشاكل نقص الطاقة، بينما كان المتعاملون معهم منشغلين بإيجاد تلك المشاكل!"

بعبارة اخرى – كما هو الحال في الأزمات التي تظهر في بعض الميادين في بعض البلدان التي تطبق الرأسمالية – تعود الأزمة الى تلاعبات الشركات الرأسمالية بالأسعار، واختلاقها للمشكلات، حتى يتاح لها أن تستغل الحكومة والجماهير معاً!

وبغض النظر عن التفصيلات الخاصة بمشكلة الطاقة بأبعادها الفنية والاقتصادية والقانونية، فإننا نرى أن النتائج الرئيسية التي خلص إليها كروغمان عن طبيعة النظام السياسي الأمريكي، والتي صاغها بجسارة فكرية نادرة تستحق التأمل العميق، لأن فيها الرد على المعجبين الى حد الوله بالديموقراطية الأمريكية المزعومة!

يقول كروغمان أن حرص تشيني على إخفاء أسرار عمل فريق الطاقة يعكس أمرا أكثر خطورة، وهو أن الرئيس بوش وتشيني وكل أعضاء الإدارة الأمريكية الحالية يصدرون عن اعتقاد عميق مبناه أن لديهم الحق في التصرف، كما يحلو لهم وأن الجمهور لا يمتلك حقاً في معرفة ما يجري من أمور.

ويستشهد كروغمان على صدق النتيجة التي خلص إليها بما كتبته "لبندا غرينهاوس" في صحيفة "النيويورك تايمز" حين قالت "أن الحجج القانونية التي تقدمها الإدارة بشان سرية فريق عمل الطاقة مماثلة على نحو مدهش لتلك التي طرحتها بشأن حقها في اعتقال أي شخص تعتقد أنه من المقاتلين الأعداء من دون محاكمة! وتلك الرؤية ذاتها جلية في الكثير من الأفعال الأخرى. وعلى سبيل المثال كشف بوب ودوارد أن الإدارة حولت أموالا موجهة لأفغانستان الى مجال الاستعدادات لغزو العراق، بدون أن تطلب ذلك من الكونجرس أو حتى تخطره بالموضوع وعلينا من بعد أن نتأمل النتيجة النهائية التي انتهى إليها الكاتب الشجاع بول كروغمان حين قرر في فقرة ختامية:

"إن ما يدافع عنه تشيني، بكلمات اخرى هو مذهب يجعل من الولايات المتحدة نمطاً من ديكتاتورية منتخبة، نظاماً يمكن فيه للرئيس ما أن يتولى منصبه، أن يفعل ما يحلو له، وهو غير ملزم بالتشاور مع الكونجرس أو الشعب".

ترى في ضوء هذا التوصيف الدقيق للنظام السياسي الأمريكي أي شرعية للولايات المتحدة الأمريكية في أن تدعو "في مبادرة الشرق الأوسط الكبير" لفرض الديمقراطية على الدول الداخلة في نطاقه، وأي مصداقية لها في الممارسة كوسيط نزيه في الصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن منحت شارون "وعد بلفور الجديد" الذي يهدف الى التصفية النهائية لقضية الشعب الفلسطيني العادلة، وحقوقه غير القابلة للتصرف، بتعبيرات وثائق الأمم المتحدة.

وأيا ما كان الأمر، لقد كتبت مقالتي هذه وأنا في باريس، قبل أن تتضح فضيحة تعذيب الضباط والجنود الأمريكيين للأسرى العراقيين بعد نشر الصور التي تكشف عن همجية أمريكية لا سابقة لها. ويتأكد ما ورد في مقالنا من سياسة إخفاء الحقائق بعد أن وقف رامز فيلد أمام لجنة الاستماع في الكونجرس معترفا أنه أخفى حقائق التعذيب على بوش والكونجرس. لقد أسقطت وقائع التعذيب الثابتة أي شرعية للولايات المتحدة الأمريكية في المطالبة بتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لأن فاقد الشيء لا يعطيه!

❖ مستشار مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية

في مايو اكتمل الهلال بدرا

معروف درين

●الواقع المرير الذي فرض على الشعب اليمني مثل دافعا وحافزا قويا للتغيير والخروج من هذه النقطة السوداء اللعينة، ومن هذا المنطلق انبرى فرسان اليمن وشجعانه يدعمهم شعب عانى طويلا القهر والحرمان ، تكاتف الجميع في الشمال والجنوب من أجل التحرر من الاستعمار البريطاني في الجنوب (سابقا) الحر ومن طغيان وجبروت الامامة فكان لهم ذلك في سبتمبر واكتوبر المجيدتين ،نعم تحرر الشعب اليمني في مطلع الستينات من القرن المنصرم من قيود الذل والاستعباد لأن عام ١٩٦٢م ٢٦ سبتمبر تحديدا و١٤ اكتوبر ١٩٦٣م كانا بداية للانطلاق نحو الحرية والمؤسسات الدستورية والانفتاح على العالم الخارجي والقضاء على مخلفات الامامة والاستعمار التي استمرت فيما بعد وتحقيق العدالة والمساواة وايجاد المناخات الآمنة للتنمية والنهوض في كافة المجالات .

لقد عاش أبناء الشعب اليمني في الشمال والجنوب والحلم يراودهم في ان يعود اليمن كما كان موحدا وتحت قيادة، ظل حلم الوحدة يراود الصغار والكبار والكل ينتظر مجيء هذا اليوم المبارك لسنوات تتسابق وتمضي الى غير رجعة والحلم هو الحلم والامل في تحقيق الوحدة اليمنية قائم والتنسيق له مستمر طوال السنوات التي سبقت اعلان الوحدة اليمنية واعقبت الثورتين المجيدتين سبتمبر واكتوبر .

طال انتظارنا لهذا اليوم المشهود الذي ستعود فيه الروح الى الجسد ويتحقق حلم الملايين من ابناء الشعب اليمني وما ان اقترب منا قليلا عام ١٩٩٠م ودخل شهر مايو في المدار كأعظم وأنقى جوهرة خلدها اليمنيون للتاريخ والاجيال القادمة للمفاخرة بهذه المناسبة وبهذا الكنز الثمين الذي لا ولن تساويه كنوز الارض مجتمعة .

اقبل مايو حاملا معه البشرى والخير الوفير لهذا الشعب المعطاء يالها من مناسبة عظيمة وياله من انتصار بديع وفريد لان ٢٢ مايو العظيم يعد البداية الحقيقية ونقطة الانطلاق نحو المستقبل المشرق والامن والمزدهر لكل ابناء الشعب اليمني الميمون بل ان هذا اليوم وبدون مبالغة هو يوم ليس كمثله يوم ففيه ولد شعب بأكمله وفيه ثمار لا حصر لها ونور لا ينطفئ وخير لا ينتهي .

عمت الافراح والبهجة والسرور أرجاء الوطن ودخل الشعب اليمني بعد تحقيق الوحدة الخالدة على يد ربانها الماهر وقائدها الحكيم علي عبدالله صالح مرحلة جديدة هي مرحلة البناء والتعمير مرحلة الحرية المحملة بالمشاريع التنموية والخدمية التي توزعت على البلاد بطولها وعرضها هكذا دخلنا اليمنيين عهدا جديدا بعد ٢٢ مايو حيث ونحن في سباق دائم مع التطور والمواكبة من أجل بناء دولة المؤسسات الحديثة .

ان اعلان الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م شكل الانجاز الاهم والاعجاز الأوحد في تاريخ هذا الشعب لكن هذا الانجاز اعتبر تحديا كبيرا من حيث كيفية الحفاظ على هذا الانجاز وكيفية استغلاله الاستغلال الامثل تحققت الوحدة بفضل الله سبحانه وتعالى اولا وبفضل القائد الحكيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومن معه من المخلصين لهذا الوطن .

ولأن هذه الوحدة لم تعجب البعض ولم يرق لهم مشاهدة اليمن كشعب واحد وقوة مؤثرة في المنطقة انزعج البعض منها وبدأ يحيك المؤامرات ضدها وماهي الا ثلاث سنوات من تحقيقها حتى سمعنا المفاجأة باعلان الانفصال دخل الشعب في حرب اهلية دافعا وحبا في الوحدة فكان لنا النجاح بالقضاء على المغرر بهم لاعلان الانفصال وبقاء الوحدة عالية شامخة وإلى ان يرث الله الارض ومن عليها ان شاء الله.

والان وبعد مرور اربعة عشر عاما على قيام الوحدة نجد المنجزات العملاقة والمشاريع الخدمية قد شملت ربوع الوطن وطن ٢٢ مايو تحققت لهذا الشعب الكثير بعد الوحدة حيث وان الشعب اليمني اصبح نموذجا يحتذى به بين شعوب المنطقة في التعددية السياسية والنهج الديمقراطي وحل مشاكل الجوار مع الاشقاء بالطرق السلمية.

كل هذه المنجزات ترجع الى رجل عظيم بحجم المسؤولية وأي قائد محنك لم تزعزعه الاحداث ولم تثنه المؤامرات من تحقيق أهدافه الطموحة والارتقاء بمستوى الشعب اليمني وفي كافة الاصعدة، اربعة عشر عاما حققنا خلالها ما عجزت عنه الكثير من الشعوب وفي عقود كثيرة الآن وعلى الرغم مما تحقق فان الكثير لا يزال في طريقه الينا هكذا اشرق نور مايو على ربوع السعيدة ليمنحها حلة جديدة وبهاء ساحر كيف لا وقد مضى على الوحدة المباركة اربعة عشر عاما اكتمل معها الهلال بدرا واختفى الظلام وعم النور ديار الايمان والحكمة وستظل عامرة بهذا النور مبتهجة بهذا الفرح الى الوقت المعلوم يوم قيام الساعة ان شاء الله .

مؤسسات المجتمع المدني !!

د. محمد أحمد النهاري

● من باب ان عبثا أصبح يطال كثيرا من الأشياء في حياتنا ،فنخشى ان يكون استحداث مصطلح (مؤسسات المجتمع المدني) للتعمية والتضليل كليهما .. ومن المعروف ان هذا المصطلح مرادف تماما لمصطلح المعارضة او ان المعارضة السياسية تستخدمه لابتزاز السلطة ،بعد ان استنفدت أوراقها او بعد ان رأت انه لابد من التأليب والحشد ضد الانظمة التي لا تفضل الحوار (وصولا لتقاسم الغنائم) ولربما كان من الافضل تدارك الامور الآن – وبأقصى سرعة ممكنة – للحد من تسيب هذا المصطلح وانفلاته فهناك مؤامرات دولية – فيما يبدو – لابتزاز الحكومات ،انظمة وشعوبا وبدأ التدخل سافرا لا يخفى على احد في كثير من البلدان التي ينبغي ان تراجع سياساتها، ومن بين هذه السياسات دفن الرؤوس في الرمال !!.

لقد يكون بعلمنا جميعا ان بالامكان السكوت على ما يحصل بين كثير من الانظمة وفصائل او قوى المعارضة في بلدانها ، ونعلم يقينا ان الانظمة والمعارضة السياسية في كثير من البلدان انما يكون اختلافها على مطامع مادية بعد ان سقطت النظريات والمثل التي كانت تؤسس لنقاط الافتراق والاتفاق حول قضايا وطنية كل له اجتهاده المشروع في رؤيتها وتصور آلية لانجاز ما يراه صحيحا ومناسبا للدفع بعملية التنمية الوطنية .. ولكن ما لا يمكن السكوت عليه ان نتيح للاجنبي – وهو صاحب الصحائف السود في تاريخنا الحديث والمعاصر وما يزال يضيف الاسود الى تاريخه وتاريخنا ان يصبح ليس الذي يرسم السياسات في بلادنا العربية والاسلامية وحسب ، وانما هو المعني بتنفيذها بل ويسارع بعض المساكين الذين الاخيرة لهم بالسلطة ولا بالممارسات السياسية والاستعمارية يتسابقون لاسترضاء هذا الاجنبي ، كل من موقعه وحسب اختصاصه ولا أريد أن أشير الى بعض ما يكتب في صحف المعارضة وان كان ما يكتب من هذه الصحف لا يصدر عن فراغ الا ان المرء يطلب ان يتحقق من هذا الذي يستفز اي شعور وطني فمع التسامح الصادر عن حسن نية ، بأن يستضاف مسؤول اجنبي لافتتاح مشروع اسهمت بلاده في انجازه في هذا البلد او ذاك ، الا انه من غير المعقول ان يقوم موظف صغير في هذه المنشأة فيرفع علم هذا البلد الاجنبي في هذه المؤسسة!! وانا اعلم ان بعض الصحف المعارضة يمكن ان تميل الى الافتراء والكذب في سبيل تحقيق المكايدة السياسية وتفعيلها ولكن ماهو الذي حدث ؟!.

ان ما ينبغي ان لا تستحي منه الحكومات العربية ان تعلن ممارسة لا قولا وحسب من انها ذات سيادة ، وان الذي يسيء الى هذه السيادة هو ان تأتي بعض جهات اجنبية فتكون حكومات ظل ، تنفذ ما تريد بغطاء من هذه الجمعيات التي بعضها مشبوه ومشوه، تلك التي تدعي انها تمت بصلة لهذا المجتمع المدني ، بل ومن حق هذا المجتمع المدني– الغائب الا من بعض الفتات– ان يحاسب هذه الجمعيات ليعرف اين يذهب هذا الدعم الخارجي وكيف يسير وإلى أي جيوب يذهب اننا نحترم مؤسسات المجتمع المدني وهي تقدم البدائل لما فيه نهضة البلاد والعباد ولكن ان تستغل فاقة المجتمع وضروراته المختلفة – وهي كثيرة – لتبتز السلطة لمآربها الشخصية – وهي كثيرة ايضا – ثم لتكون هي في طليعة خدمة المحتل القديم والحديث والمعاصر فهو ما لا يرضاه الجميع بما في ذلك ما بقي من ضمير عند هؤلاء الذين نعنيهم الآن .

قال لي زميل في الجامعة ان ابنته تلقت بطاقة مدرسية من ضمن ما كتب فيها من شعار : الحكم الذاتي لطالبات المدرسة !!.

ثم أما بعد ان الحكومات ربما لم تعد تأبه بمؤسسات المجتمع المدني لانها تعلم – طبعا الحكومة – ان هذه المؤسسات تريد ابتزازها شخصيا ولا دخل للمجتمع المدني بذلك بعد ان عرفت ان هذا الابتزاز يسير في صالح هؤلاء الخطباء المفوهين في المنتديات وهؤلاء (المقالين) في الصحف بدليل مقارنة اوضاعهم الاقتصادية قبل خطاب (المجتمع المدني) وحالهم اليوم !!.

أما انا شخصيا فأطلب الى ادعياء المجتمع المدني ان يتقدموا بكشف (ابراء ذمة) للمجتمع المدني قبل ان يطلبوا ذلك الى الوزراء وكبار رجال الدولة ، وان يكونوا القدوة في تطبيق الديمقراطية ، وان يفسحوا المشاركة لزملائهم على الاقل لزيارة بعض البلدان الخارجية التي اصبحوا يعلمون شوارعها وحاراتها بعد ان نسي كثير منهم معاناة ، اهل الشوارع والحارات في بلادهم الفقير .

مع امنياتي بوجود مجتمع مدني يقوده باخلاص الوطنيين من السلطة والمعارضة .

ألغــام..

عابد المهذري

●● بألم جم.. وحزن بالغ وندم.. مازلت أتذكر تلك الحادثة الدامية.. اثنا عشر طفلا في عمر الزهور في لحظة عبث لقوا حتفهم..

تناثرت أشلاؤهم الطرية لتنشر فجيعة موغلة في سوداوية المأساة.. حدث ذلك في محافظة «صعدة» عام ١٩٩٦م بينما كان مجموعة من الأطفال الصغار يرعون اغنامهم.. شاء الحظ ان يعثروا على «قذيفة ملغومة» من مخلفات الستينيات.. وببراءة الطفولة أخذوا يلعبون بها في شقاء وفضول.. وسرعان ما انفجرت هذه العبوة لتحصد أرواح الصغار وماكانوا يرعون من ماشية.. دخل الحزن إلى كل بيت في منطقة « نشور» وغطت المنطقة سحابة داكنة تمطر دموعا وبكاء.. لم يكن حادثا عاديا.. كان مرعبا هز أركان المحافظة.. وزرع الرهبة في كل قلب.. وجعل النفوس مكلومة.. والناس غارقين في التسبيح والحوقلة.

● أتذكر ذلك اليوم.. وأنا اتابع ماتقوم به من أعمال ومهام « اللجنة الوطنية لنزع الالغام».. في ذلك الوقت كانت اللجنة في طور النشأة.. لم تكن قد وصلت بعد إلى بقايا الالغام والمتفجرات في محافظة صعدة.. وإلا «ربما» لما وقعت تلك الحادثة المروعة.. على صعيد المحافظة قامت اللجنة بتطهير عدد من المواقع الخطرة بما فيها تلك المنطقة التي شهدت مصرع الاثني عشر طفلا.. جذبت الناس مخاطر مهلكة كانت تتهدد هم بالفناء .. من كان يدري أن فواجع مشابهة كانت ستقع قبل تدخل فرق المسح التابعة للجنة الوطنية.. ليس في محافظة «صعدة» فحسب.. بل على امتداد خارطة البلاد.. على مدى سنوات مضت حققت اللجنة نجاحات بحجم مساحات الأمل الذي ارتسم في نفوس الذين كابدوا معاناة الخوف من مخلفات الحروب.

●● الحروب والصراعات التي شهدتها اليمن في الحقب السابقة.. زرعت الموت في العديد من الأراضي والمواقع.. بذروا الالغام في الاعماق لتتربص بأرواح البشر.. اندثرت الاحداث .. وتغيرت مجريات التاريخ..

ووحدها الالغام تبقت.. ومن بقائها تتابع تسجيل احداث تاريخية جديدة.. مدونة على صفحات المآسي والفجيعة.

من يقف على ما أنجزته اللجنة الآن يستشف روح المثابرة والنشاط وفاعلية الأداء.

تم تطهير العديد من محافظات الجمهورية من الألغام كان آخرها عدن وإب.. وعشرات المواقع والمناطق في شتى المحافظات باتت آمنة.. لم تعد من التي يجب الإحتراس عند حدودها.. ومازالت الأعمال تتوالى وفق برامج وخطط عمل ميدانية تنفذ بمستوى عال من الدقة والجاهزية وإصابة الأهداف.

●●ربما هناك من يتساءل عن انخفاض حوادث ضحايا الألغام والمتفجرات القديمة.. بالتأكيد هناك فضل كبير لجهود لجنة نزع الألغام والتعامل مع المتفجرات.. لقد ساهموا بفاعلية في إزاحة هذه الاخطار عن ابناء الوطن .. حتى ذلك المواطن «الضالعي» الذي استضاف إحدى فرق المسح في منزله ذات يوم.. اطمأن على حياته.. يدين لهم بالشيء الجزيل.. لم يكن صاحب الضالع يدري أن في غرفة نومه لغما مزروعا منذ زمن أصاب الذهول رجال الفريق وهم يسمعون من أجهزتهم اشارات تدل على وجود متفجرات في البيت الذي ينزلون ضيوفا عند صاحبه.. لقد انتاب الرجل وضيوفه صدمة مدهشة حين اكتشفوا لغما مختبئا بداخل جدران المنزل..

ترى من كان سيذهب ضحية له لو لم تتدخل الأقدار!!

●● النجاحات التي تحصدها اللجنة.. صارت محط اهتمام دولي.. آخر الأخبار تفيد بإعجاب وتقدير المانحين للتجربة اليمنية في التعامل مع الألغام.. ويقررون رفع دعمهم لهذه النشاطات لتصل إلى ملايين الدولارات.. واعتبارها انموذجا متقدما للنجاح على مستوى المنطقة والمحيط الاقليمي.. قبل ذلك عدد من الدول تتقدم بطلبات رسمية لمساعدة يمنية في مجال نزع الألغام.. الاردن ولبنان والسودان يريدون ذلك.. وكذلك افغانستان جميعهم يأملون الاستفادة من الخبرات والكفاءات اليمنية في هذا المضمار .. وانعكاسات ايجابية كالتي تحصل .. بالتأكيد لم تأت من فراغ.. وبقدر ماتعد شهادات حقة ومستحقه من حق اللجنة المفاخرة بها.. تعد دافعا قويا للمزيد من النجاحات.. وهو مايراهن الغالبية أنه سيكون حتما كذلك.

●● بقي الاشارة إلى صناع هذا التميز.. إلى جانب مسئولي وقيادة اللجنة وكوادرها واعضاء الفرق والخبراء الأجانب.. هناك جنود مجهولون يستحقون أن نرفع لهم قبعات الشكر والثناء.

وهناك رجال ليس كثيرا عليهم اعطاؤهم حقهم من الاشادة والاطناب .. الاستاذ قاسم الأعجم وزير الدولة رئيس اللجنة.. جدير بأن يكون محط تقدير واحتفاء.. ولو على مايتسم به من هدوء وتواضع وعشقه للعمل بصمت بعيدا عن الاضواء والتهويل والتضخيم والمبالغة.. مع انه يستحق أكثر من ذلك كونه من اولئك المسئولين القلائل الذين يعرفون حد الإدراك .. معنى أن تكون مسئولا.. ومبدأ أن تكون بحجم المسئولية.

رأي بالكاريكاتير

الرضي

alradhi2@hotmail.com